

خذ بعض شاع بيع فقيم واحدا وفتح في غير جابته
 والعدد المأزوك المديون اخذوا الشفعة وبيع سنيته وبالكم
 وفتح تسليم الرب والوصى شفعة الضعيف خلا فالمحمد فيما
 بيع بغيره واقل وقوله رزاية عن الامام في الاقل الذي يتباين
 والله تعالى **كتاب القسمة** في جمع نصيب شايخ فمعين
 ويشمل على الاقارب والمبارنة فالفران اعاب في المندك
 في اخذ الشريك حظها حال غيبه صاحبه ولو اشترى ا
 قاسمها فلكل ان يبيع حصته من جهة بحصته منه والمبارنة
 اعاب في غيرهما فلا يخذ ولا يبيع من جهة بعد الشراء والقسمة
 ويجوز عليها في طلب الشريك في شفعة الجنبس الا في غير
 وذهب للقاضي نصيب قاسم زرقه من بيت المال ليقسم
 بلا اجر فان لم يفعل نصيب قاسمها بقسمه باجر يقدر له
 لقاضي وهو على عدد الوترين وعندنا على قدر القسمة
 اجره النيل والوزن على قدر الشرا اجماعا ان لم يكن للقسمة
 وانما فعله الخلاف ويجب كونه عدلا امتناعا بالقسمة
 ولا يجبر الناس على الواحد ولا يترك القسام ليشركوا في
 الاقسام بانفسهم بلا امر القاضي ويقسم على الضعيف ولتية
 او وصيه فان لم يكن فلان من امر القاضي ولا يقسم
 عقارين الوتر ثانيا فراقهم ما يريد هون على الموت وعنده
 الوتر

الوترية وعندنا يقسم وغير العقار يقسم اجماعا وكذا الحال المشرك
 والمذكور مطلق ملك وان برضاك العقار في ايديهم الا
 في ايديهم ومعهم وارث غايب او وصي تقسم نصيب وكيل
 او وصي لقبص حصته الخايب او الصبي ولو كان العقار
 في يد الغايب او شي من ذلك فله موعده او في يد الضعيف يقسم
 وكذا الوترية واحد او كلوا مشترين وغاب احد لم ينتفع
 كل من الشريك بنصيبه بعد القسمة فطلب احد لهم والى
 فغير الكل لا يقسم الا بوضايم وان انتفع البعض دون البعض
 فله بطلب ذي الشفعة لا بطلب الاخر ليعو الا صح ويقسم العرا
 من جنس واحد ولا يقسم الجنسين بعضها في بعض ولا
 ولا الحمام ولا الحايض ولا البئر ولا السحى ولا الثوب الوا
 بين الدارين الا برضاهم وكذا التوقيع خلا فالرما والتدوير
 في مصر واحد يقسم كل على حدة وقال ابن كمال في القسمة
 ان كان الاصلح قسمة بعضها في بعض جاز وفي مصنف
 يقسم كل على حدة اتفاقا وكذا ارا رضية اودار وحانوت
 والبوت في محلة واحدة او في محلات بخون قسمة بعضها
 في بعض والمنازل مثلا صفة البوت والمناينة كالادوية
 وينبغي القاسم ان يصور ما يقسمه ويعدله وينبغي

الجواهر

Copyrighted material